الأمم المتحدة S/2004/797

مجلس الأمن

Distr.: General
6 October 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1128) التي أبلغت فيها مجلس الأمن بعزمي على إنشاء مكتب للأمم المتحدة لغرب أفريقيا لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ رهنا بإجراء استعراض بعد السنة الأولى من تشغيله. وقد أبلغتموني، في رسالتكم المؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/129) أن أعضاء المجلس رحبوا بعزمي على إنشاء ذلك المكتب وأحاطوا علما بالمهام الموكلة إليه. وبالتالي، افتُتح المكتب الذي يرأسه ممثلي الخاص، السيد أحمدو ولد عبد الله، رسميا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في داكار، حيث يتمتع حتى الآن بتعاون الحكومة المضيفة في القيام بولاية المكتب.

ولصعوبات إدارية ولوجيستية، لم يبدأ المكتب العمل فعلا إلا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وأرفق طيه استعراضا لأنشطة المكتب وأدائه يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤. ويقدم هذا الاستعراض تقييما منصفا للتقدم المحرز في تنفيذ المهام الرئيسية الموكلة للمكتب حسبما وردت في الولاية الأصلية بالإضافة إلى المهام الإضافية التي طلب منه مجلس الأمن القيام بها. ويعكس الاستعراض أيضا التفهم الإيجابي لعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين الأساسيين الآخرين بما في ذلك مختلف كيانات الأمم المتحدة التي لديها مكاتب إقليمية في غرب أفريقيا.

وبالرغم من الموارد المحدودة، ثبت أن المكتب أداة مفيدة لرفع الوعي الجماهيري بالمشاكل دون الإقليمية والمستشرية عبر الحدود، وإضفاء المنظور الإقليمي على عدد من القضايا التي كان ينظر إليها عادة من منظور وطني خالص، وتعزيز منع نشوب الصراع. واستطاع المكتب أيضا أن يضع آليات مفيدة وأن يعزز وضع خطط عمل لتعزيز الصلات مع

191004 191004 04-54026 (A)
0454026

كيانات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين والدوليين الأساسيين الآخرين.بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي واتحاد نهر مانو ومنظمات المجتمع المدني؛ وأن يدعم جهود صنع السلام في المنطقة دون الإقليمية وخاصة في كوت ديفوار وليبريا؛ وأن يجري دراسات متعمقة بشأن المسائل المعقدة التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية بالإضافة إلى البعثات الميدانية التي تهدف إلى تقييم التطورات في المناطق المعرّضة للتوتر.

ويتطرق الاستعراض أيضا إلى المهمة الإضافية التي كلفت بها ممثلي الخاص، بصفته رئيس اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا المسؤولة عن متابعة تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية بشأن الحدود البرية والبحرية بين البلدين بالرغم من عدم النص على هذه المهمة بالتحديد في ولاية المكتب.

ويظل تعزيز اتباع نهج إقليمي متكامل إزاء التحديات المعقدة الواسعة النطاق التي تواجه غرب أفريقيا عملية طويلة الأجل تحتاج إلى تفاعل متواصل بين المكتب وشركائه الأساسيين في المنطقة دون الإقليمية. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن يواصل المكتب أنشطته، بما في ذلك متابعة المبادرات البعيدة المدى التي اتخذها المجتمع الدولي. وتشمل هذه، على نحو خاص، التوصيات الواردة في تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (S/2004/525) وتوصيات المجلس بشأن المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/PRST/2004/7، المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤)، التي اعتمدت عند اختتام مناقشة المجلس المفتوحة بشأن تقريري عن السبل الكفيلة بالتصدي للمشاكل دون الإقليمية والمستشرية عبر الحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200).

وفي ضوء ما سبق، أوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ رهنا باستعراض لنصف الفترة يجرى في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وأعتزم، إذا اتفق مجلس الأمن مع توصيتي، تعزيز المكتب كما طلب في تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، من أجل تمكين المكتب من أداء ولايته بشكل أكثر فعالية.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتوجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي أ **عنان**

المرفق

استعراض أنشطة وأداء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ – تموز/يوليه ٢٠٠٤

أولا – مقدمة

١ – ترجع فكرة إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إلى البعثة التي رأستها إدارة الشؤون السياسية إلى أحد عشر بلدا من بلدان المنطقة دون الإقليمية في آذار/مارس ٢٠٠١. وفي ذلك التقرير (S/2001/434) الذي قدم إلى مجلس الأمن في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١، أوصت البعثة بانشاء مكتب من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة وتعاونها في المنطقة دون الإقليمية واستكمال الأنشطة القائمة.

٢ – وأبلغ الأمين العام مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1128) عن عزمه إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لأداء المهام التالية:

(أ) تعزيز الروابط في عمل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين على صعيد المنطقة دون الإقليمية من خلال تعزيز نهج متكامل على الصعيد دون الإقليمي وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات، مع مراعاة الولايات المحددة لمؤسسات الأمم المتحدة وكذلك عمليات حفظ السلام ومكاتب دعم بناء السلام؛

(ب) الاتصال بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، ومساعدتهما حسب الاقتضاء، وذلك بالتشاور مع منظمات دون إقليمية أخرى وشركاء دوليين؛

(ج) الاضطلاع بأدوار مساعي حميدة ومهام خاصة في بلدان المنطقة دون الإقليمية، باسم الأمين العام، بما فيها المجالات المتعلقة بمنع الصراعات والجهود الرامية إلى بناء السلام؛

(د) تقديم تقارير إلى المقر عن التطورات الرئيسية ذات الأهمية على الصعيد دون الإقليمي.

٣ – وفي نفس الرسالة المذكورة أعلاه، أشار الأمين العام إلى أن المكتب سيكون مقره في داكار، وسيرأسه وكيل أمين عام وسيضم سبعة موظفين دوليين وستكون فترة المكتب ثلاث

سنوات اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، رهنا باستعراض يجرى لعمله بعد السنة الأولى من تشغيله.

٤ - وفي رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (S/2001/1129)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء المجلس قد رحبوا بعزمه إنشاء مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأحاطوا علما بالمهام الموكلة إليه. وعليه، عين الأمين العام، في تموز/يوليه ٢٠٠٢، السيد أحمدو ولد عبد الله ممثلا خاصا له لغرب أفريقيا ورئيسا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وتولى السيد ولد عبد الله مهامه في داكار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٥ - ويغطي الاستعراض الحالي لأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وأدائه الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (لا كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢) إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤، إذ أن المكتب. كما هو موضح أدناه، لم يبدأ العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وكان أبعد ما يكون من أن يدخل مرحلة التشغيل الكامل حتى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ويقدم الاستعراض تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ المهام الرئيسية الواردة في الولاية الأصلية (انظر الفقرة ٢ أعلاه). وبالرغم من أن الاستعراض قد أشار إشارة موجزة إلى تصور الشركاء الدوليين الأساسيين لعمل المكتب، يتعلق الاستعراض أيضا بأداء مهام إضافية كلف بها مجلس الأمن والأمين العام المكتب خلال السنتين الماضيتين. ثم يلقى الاستعراض الضوء على الحاجة إلى تعزيز المكتب وتمكينه من أداء مهمته بصورة أكثر فعالية إذا مددت هذه الولاية إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ثانيا - الصعوبات التي ووجهت في تشغيل المكتب

٦ - اكتنفت الأيام الأولى من تشغيل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مشاكل إدارية ولوجيستية ألقى الضوء على معظمها في تقرير أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبما أن تلك المشاكل جاءت بصورة رئيسية من عدم كفاية الدعم المقدم من المقر، قضى الممثل الخاص للأمين العام ومجموعته الصغيرة من الموظفين قدرا لا يستهان به من الزمن والطاقة لمعالجة مسائل تنظيمية وإدارية.

٧ - وقد عمل الممثل الخاص للأمين العام في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ حتى آب/أغسطس ٢٠٠٣، بدعم من موظفين دوليين اثنين فقط (موظف شؤون سياسية وموظف إداري)، وكلاهما كانا في مهمة مؤقتة إلى المكتب. وعليه، فقد كان للتأخر في تعيين الموظفين الفنيين المأذون بهم، الذين بدأوا الوصول في آب/أغسطس ٢٠٠٣، أن أعاق عمليات المكتب. وكان بين الموظفين، موظف إعلام، وموظف شؤون سياسية وموظف فني

مبتدئ. وأصبح المكتب يعمل بصورة كاملة في الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤، إثر التحسن الملحوظ الذي طرأ في الدعم المقدم من المقر.

ثالثا – استعراض أداء المكتب وأنشطته

ألف – تعزيز الصلات

١ – التعاون مع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في غرب أفريقيا

٨ – ظلت حاجة عمليات السلام والمكاتب السياسية التابعة للأمم المتحدة الملحة لتعزيز روابطها وتقاسم مواردها من أجل تحسين التعاون والفعالية وتحقيق وفورات في التكلفة، موضوعا متكررا تقريبا في جميع بيانات مجلس الأمن عن المنطقة دون الإقليمية. ولتحقيق هذه الغاية، بادرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون باستضافة أول اجتماع للممثلين الخاصين للأمين العام في المنطقة، في فريتاون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ ترأسه الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا. وعقد المكتب هذه المرة اجتماعا ثانيا للممثلين الخاصين للأمين العام في داكار في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وقد شجع مجلس الأمن الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا على عقد هذه الاجتماعات، وقد بين تقرير بعثته التي تم القيام بها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أنه يتطلع إلى معرفة نتيجة الاجتماعات العادية للممثلين الخاصين للأمين العام في المنطقة. ويعتزم المكتب تقديم دعم ملحوظ يتعلق بأعمال السكرتارية ومتابعة لضمان زيادة فعالية هذه الاجتماعات وانعقادها بشكل منتظم رهنا بمدى توافر الممثلين الخاصين. وفي الوقت نفسه، يعترف المكتب بأن إدارة عمليات حفظ السلام ستظل في مركز القيادة بالنسبة لجميع المسائل التشغيلية والمتصلة بالسياسات التي يغلب عليها طابع عمليات حفظ السلام.

٢ – التعاون المشترك بين الوكالات

٩ – عقد المكتب اجتماعين في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠٠٣ في داكار مع رؤساء الكيانات الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة، من أجل تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات لمعالجة المسائل العابرة للحدود التي تؤثر على أنشطة عدة وكالات. وعقدت اجتماعات أخرى فيما بعد بمعدل اجتماع واحد كل ثلاثة أشهر في المتوسط. وتركزت المناقشات على المناخ السياسي والأمني الإقليمي المطلوب لتيسير عمل مختلف كيانات الأمم المتحدة. وحسب ما دعت عدة مكاتب إقليمية تابعة للأمم المتحدة، يعتزم المكتب تخصيص مزيد من

الوقت والموارد في عام ٢٠٠٥ لعقد اجتماعات إضافية مشتركة بين الوكالات بشأن المسائل العابرة للحدود رهنا بتمديد ولايته.

١٠ - ويتمثل أحد جوانب ولاية المكتب الهامة الأخرى في تعزيز الصلات بين الأذرع الإنمائية والسياسية للمنظمة في التماس سبل لحل المشاكل العابرة للحدود التي تواجه منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. ولهذا الغرض، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تخصيص موظف أقدم للمكتب للعمل مديرا في مكتب الممثل الخاص للأمين العام وأيضا للتصرف كموظف مسؤول في غياب الممثل الخاص للأمين العام. وبينما يعزز هذا قدرة المكتب التشغيلية، فقد كان ذلك بمثابة الصلة المؤسسية مع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها الإنمائية والأخرى. ومن مسؤوليات المدير الذي تولى المنصب في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، الاستفادة من خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتنمية لدعم عمل المكتب. وعلاوة على ذلك، عيّن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا مستشار سلام وتنمية سيتم تنسيبه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنغال وللمكتب. وبالعمل مع المدير، سيعزز المستشار الترابط بين الأهداف السياسية للأمم المتحدة وأنشطة البرنامج الإنمائية في غرب أفريقيا. وسيدعم أيضا إدماج منظور منع نشوب الصراعات في سياسات البرنامج واستراتيجياته وبرامجه في غرب أفريقيا.

١١ - وقد كان لوجود مكتب رئيس مكتب الدعم الإقليمي التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي يعمل أيضا كمستشارا أقدم للشؤون الإنسانية للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في نفس موقع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، أن يسّر إلى حد بعيد علاقات عمل المكتب وتعاونه مع وكالات الشؤون الإنسانية. وعلاوة على ذلك، فإن ممثل مكتب منسق الشؤون الإنسانية يستشار بانتظام ويدعى للمشاركة في كل مرحلة من مراحل أنشطة المكتب السياسية والأنشطة الأخرى. وقد كان هذا مجالا إيجابيا آخر من مجالات التعاون بين كيانات الأمم المتحدة خلال السنة الماضية، ويعتزم المكتب ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مواصلة الاعتماد على هذا الإنجاز. وفي أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٤، على سبيل المثال، افتتح الممثل الخاص للأمين العام حلقة عمل عن عملية النداء الإقليمي الموحد لغرب أفريقيا من أجل تأكيد الروابط بين الجهات الفاعلة السياسية والمعنية بالشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وردود فعلها في المنطقة.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تم مؤخرا تعيين موظف حقوق إنسان أقدم، يخضع أيضا لمفوضية حقوق الإنسان في جنيف، ليعمل لدى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

١٣ - بعد أن أجرى المكتب مشاورات وثيقة مع شركائه في الأمم المتحدة، انضم إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المنشأة حديثا، التي مقرها داكار، وتشمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد أوكلت إلى اللجنة مهمة رصد الوضع الإنساني في غرب أفريقيا وإبلاغ رئاسات الوكالات المعنية عن التطورات الهامة.

٣ - التعاون مع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدبلوماسي

١٤ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، حافظ المكتب على إقامة تعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدبلوماسي المعتمد لدى السنغال. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٤، أشار رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في داكار إلى أنهم تلقوا مكثوا تعليمات للتفاعل مع المكتب كمحاور للمنطقة كلها والإبلاغ عن أنشطة المكتب في جميع أنحاء مناطق البعثات. واقترح الاتحاد الأوروبي مؤخرا اتفاق تعاون رسمي مع المكتب، يجري وضع اللمسات النهائية له. وكثير من سفراء الاتحاد الأوروبي الذين مقرهم داكار، معتمدون أيضا لدى غامبيا ومالي والرأس الأخضر وغينيا وغينيا — بيساو ومن ثم فإن لديهم منظورا أوسع في هذا الصدد. ولهذا السبب، قام المكتب بتنظيم عدة اجتماعات بين المجتمع الدبلوماسي في داكار وممثل الأمين العام لغينيا — بيساو عندما يسافر الأخير إلى داكار أو عن طريق داكار.

٤ - أنشطة الاتصال: منظمات المجتمع المدني والإعلام

١٥ - ظلت المحافظة على علاقات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني البارزة في غرب أفريقيا تمثل أيضا أولوية هامة بالنسبة للمكتب منذ إنشائه. ورغبة الممثل الخاص للأمين العام هي تقوية هذه الصلات وتوسيعها لتشمل منظمات مجتمع مدني أخرى وخاصة القطاع الخاص. ومن المتوخى أن يبذل المكتب جهودا جبارة لإشراك كيانات الشركات الرائدة النشطة في المنطقة بصورة أكثر انتظاما لا في إطار مبادرة الاتفاق العالمي للأمين العام فحسب، بل أيضا لإدماج منظور الأعمال التجارية في مجال الترويج لنهج إقليمي والتماس دعم القطاع الخاص لبعض المشاريع التي ينفذها شركاء المكتب في منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - وقد دعيت منظمات من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية منها لجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة إلى بعض الاجتماعات التي عقدها المكتب مع شركائه في الأمم المتحدة، مما وفّر منبرا مفيدا لزيادة تبادل المعلومات والاستماع لوجهات نظر مغايرة تتعلق بتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. ولقد كان شركاء المكتب الرئيسيين في هذا الصدد، الشبكة النسائية للسلام التابعة لاتحاد نهر مانو

وفريق الأزمات الدولية ومنظمة أكسفورد للتحرر من الجوع والمجلس المعني بتطوير البحوث الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا والتجمع الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان ومعهد غوري للسلام ومبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا. وقد رسخ موظفو المكتب أيضا ممارسة إبلاغ ممثلي منظمات المجتمع المدني والتشاور معهم أثناء البعثات الميدانية.

١٧ - واستخدم الإعلام أيضا أداة هامة لتعزيز ولاية المكتب وأنشطته. وأصدر عدد من البيانات الصحفية ورتّبت مؤتمرات صحفية ومقابلات وتم إنشاء ومواصلة موقع شبكي للمكتب ونظمت دورات نشر معلومات في داكار وعواصم غرب أفريقيا الأخرى. وبالرغم من التقدم الذي أُحرز، فإن المكتب لم يؤثر بعد تأثيرا هاما على الوعي الجماهيري بولاية المكتب وأنشطته في المنطقة دون الإقليمية. ولذلك، من المتوخى وضع برنامج موسع لأنشطة الإعلام.

١٨ - وكلّف المكتب موظف إعلام للعمل مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا — بيساو للانتخابات التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٤ في غينيا — بيساو للمساعدة في مجال العلاقات مع وسائط الإعلام، كجزء من التعاون المستمر مع بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة.

٥ - مجالات أخرى للأنشطة المشتركة بين الوكالات يجري تخطيط العمل لها حاليا

١٩ - على إثر زيارة المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، نظم المكتب للعمل مع الصندوق وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين بشأن إجراء دراسة تحتوي على توصيات عملية عن الروابط بين التحضر السريع والنمو السكاني والضغط على الموارد الطبيعية والصراعات في غرب أفريقيا. ومن المتوقع أن تكتمل هذه الدراسة بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٥، سيتم بعدها اتخاذ إجراء متابعة لإعلان التوصيات وتنفيذها.

٢٠ - وأكدت بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا للفترة حزيران/يونيه — تموز/يوليه في تقريرها (S/2003/688، الفقرة ٦٨) أهمية مسألة إصلاح القطاع الأمني وأشارت إلى أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بمساعدة ملائمة من الدول الأعضاء، وبما اكتسبته الآن من خبرة، أن تكون مستعدة لتوفير العناصر الأساسية لإصلاح القطاع الأمني في المنطقة دون الإقليمية. ووفقا لذلك، ظل المكتب، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء الأمم المتحدة والشركاء المحليين الآخرين في المنطقة دون الإقليمية يضعون مبادئ توجيهية عملية وتوصيات متعلقة بالسياسات من أجل إجراء إصلاح فعال للقطاع الأمني في المنطقة دون الإقليمية. فضلا عن ذلك، سينظم المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ مؤتمرا تشاوريا مع السلطات المدنية والعسكرية والمجتمع المدني في غرب أفريقيا بشأن هذه المسألة.

٢١ - وأشارت بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في تقريرها إلى أن البعثة ترى من المفيد أن تتلقى توصيات الأمين العام عن الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن للمساعدة في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة في المنطقة دون الإقليمية (S/2004/525، الفقرة ٥٥). ويعتزم المكتب تقديم تقرير عن هذه المسألة بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. ولهذه الغاية، سيعمل المكتب على نحو وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع إدارة شؤون نزع السلاح في نيويورك، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا الكائن مقره في لومي وجميع عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية.

٦ - التفاعل مع المنظمات الدولية الأخرى

٢٢ - دعا المكتب إلى حضور اجتماعات فريق الاتصال الدولي المعني بليبريا. وظل المكتب يعمل أيضا مع المنظمة الدولية للفرانكفونية وإدارة الشؤون السياسية بشأن التنظيم المشترك لمؤتمر بشأن الإنذار المبكر ومنع نشوب الصراعات في داكار.

باء - إقامة صلات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو وتقديم الدعم لهما

٢٣ - أقام الممثل الخاص للأمين العام منذ إنشاء المكتب، اتصالات منتظمة مع كبار ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع ممثلي الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو.

٢٤ - من المتوقع زيادة تعزيز التفاعل مع كبار ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي ازداد بشكل كبير في الأشهر الأخيرة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، اجتمع الممثل الخاص للأمين العام في أبوجا، بخمسة عشر سفيرا من سفراء غرب أفريقيا المعتمدين لدى أمانة الجماعة الاقتصادية في نيجيريا لإحاطتهم بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن سبل مكافحة المشاكل دون الإقليمية والعابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/2004/200) وفي البيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن المسائل العابرة للحدود في غرب أفريقيا (S/PRST/2004/7) التي تحتاج إلى متابعة من جانب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويعتزم المكتب الاستفادة من الاجتماع مع سفراء الجماعة الاقتصادية كمنبر لزيادة التعاون مع حكومات المنطقة دون الإقليمية.

٢٥ - وأوصت بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بأن يعين المكتب موظفا في مقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية. وبالرغم من أن المكتب لاحظ أن هذا الترتيب سيفيد الجماعة الاقتصادية إلى حد كبير، على الأقل على أساس تفرغ جزئي، فإنه لم يتمكن بعد من تنفيذه بسبب عدد موظفيه المحدود. وأوصت البعثة أيضا بأن يجري المكتب دراسة شاملة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء المعنية، عن السبل التي يمكن عن طريقها أن يزيد المجتمع الدولي تعاونه مع الجماعة ويساعد في تعزيز قدراتها. واستجابة لتلك التوصية التي تتفق وولاية المكتب، قامت بعثة مشتركة مكونة من اللجنة الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب بزيارة أبوجا في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٢٦ - وستتطلب النتائج التي توصلت إليها هذه البعثة المشتركة، التي عممت في تموز/يوليه هذه السنة، قدرا كبيرا من المتابعة. وتتوقع البعثة أن تتلقى عاجلا ردود فعل من الجماعة الاقتصادية بشأن هذه النتائج. وفي الوقت نفسه، أجرى المكتب مناقشات أولية مع اللجنة الأوروبية في أبوجا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك بشأن الدعم المشترك المقدم إلى الجماعة الاقتصادية فيما يتعلق ببعض توصيات تقرير البعثة الرئيسية، بما في ذلك وضع استراتيجية إقليمية لمنع نشوب الصراعات وإنشاء وحدة تخطيط للسياسات في مكتب الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية. ويزمع المكتب عقد اجتماع مع اللجنة الأوروبية في أبوجا لتحري سبل تعزيز التعاون مع الجماعة الاقتصادية في مجالات منع الصراعات وبناء السلام. وتمثل البعثة المشتركة نموذجا جيدا لنوع المبادرات التي سيواصل المكتب تنفيذها في مجال الشراكة في المنطقة من أجل الاعتماد على خبرات الشركاء الآخرين وتقليل التكاليف وتفادي الازدواجية.

٢٧ - وبالإضافة إلى إقامة شراكة مشتركة بين اللجنة الأوروبية والأمم المتحدة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وضع المكتب أيضا مؤخرا برنامج عمل شاملا طويل الأجل مع المنظمة دون الإقليمية بشأن عدد من المشاريع المشتركة المختارة ليتم تنفيذه قبل نهاية عام ٢٠٠٥. تلا هذا الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد بين الجماعة الاقتصادية والمكتب في أبوجا في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤، الذي تم خلاله مناقشة مجالات التعاون ذات الأولوية وتحديدها في مذكرة تفاهم بين المؤسستين يتوقع توقيعها في المستقبل القريب. وأنشئ أيضا فريق عامل مشترك.

٢٨ - خلال العرض الذي قدمه الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية، إلى بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في أكرا في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أكد بالتفصيل أهمية هذه

الشراكة المعززة بين الجماعة الاقتصادية والمكتب مبينا كل مجال من مجالات الأولوية للمشاريع المشتركة: الحكم الرشيد والمساعدة الانتخابية وإصلاح القطاع الأمني وبطالة الشباب، وحرية التنقل والمساعدة الإنسانية في غرب أفريقيا وكذلك ترجمة توصيات الأمين العام ومجلس الأمن المتعلقة بالمسائل العابرة للحدود والتي تتطلب إجراء من الجماعة الاقتصادية، إلى مشاريع ملموسة. وذكرت بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى غرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في تقريرها أنها سرت عندما علمت من الأمين التنفيذي للجماعة ومن الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا بالبرنامج الموسع للتعاون بين الجماعة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٢٩ - وضع الفريق العامل المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، في اجتماعه الأول المعقود في داكار في يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، برنامج عمل مفصل للتعاون لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وتشمل المشاريع ذات الأولوية لعام ٢٠٠٤: التداول السلمي للسلطة والدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام التابعة للجماعة الاقتصادية منذ عام ١٩٨٩؛ وإصلاح القطاع الأمني ووضع استراتيجية إقليمية للتصدي لبطالة الشباب. واتفق الفريق العامل أيضا على مشاريع مشتركة بشأن المساعدة الانتخابية والتكامل الإقليمي، ونقاط التفتيش غير القانونية، واستراتيجيات الحدود الموحدة، والتعاون مع المجتمع المدني وعدة أنشطة في إطار برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية الجديد للأسلحة الصغيرة. وستشارك جميع وكالات الأمم المتحدة التي لها مكاتب إقليمية في غرب أفريقيا والشركاء الآخرون مشاركة وثيقة في تنفيذ البرنامج أعلاه.

جيم - المساعي الحميدة والمهام الخاصة

١ - إنشاء اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا

٣٠ - على الرغم من أن هذا الاستعراض لا يشمل أنشطة اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا، جدير بالذكر أن إنشاء هذه اللجنة المشتركة التي يرأسها الممثل الخاص للأمين العام، استغرق جزءا كبيرا من وقته خلال الأشهر الأولى من عمليات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إذ شارك بنشاط في تنظيم الاجتماعات الثلاثة الأولى للجنة والمشاركة فيها في ياوندي وأبوجا. وقد تطلب ذلك مشاركة وثيقة من جانب موظفه الأقدم للشؤون السياسية في جزء كبير من عمليات التحضير والمتابعة. أما كبير المستشارين العسكريين الذي قدمته حكومة كندا أول الأمر ثم حكومة السويد، فقد عمل حصريا حول هذه المسألة. وعلى

الرغم من أن رئاسة اللجنة تستغرق جزءا كبيرا من وقت الممثل الخاص، فإن موظفي المكتب أصبحوا أقل انخراطا في أعمال اللجنة.

٢ - الأزمة في كوت ديفوار

٣١ - قبل أن يعيّن الأمين العام ممثله الخاص لكوت ديفوار في شباط/فبراير ٢٠٠٣، كان الممثل الشخصي للأمين العام لغرب أفريقيا يعمل، وفقا لولاية المكتب، بوصفه مركز التنسيق الرئيسي للمفاوضات الرفيعة المستوى المتصلة بذلك البلد الذي كان يمر بإحدى أعنف الأزمات التي كانت تعاني منها المنطقة. وقد قام بعدة زيارات إلى كوت ديفوار لمساعدة قادتها على نزع فتيل التوترات التي نجمت عن أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، التي كانت وراء الأزمة الإيفوارية. وأجرى زيارات مماثلة إلى توغو وفرنسا. وشارك الممثل الخاص أيضا في مفاوضات السلام التي جرت بين الأطراف الإيفوارية في لينا - ماركوسي، بفرنسا، والتي أفضت إلى توقيع اتفاق بهذا الصدد.

٣ - الأزمة الليبرية

٣٢ - شارك الممثل الخاص مشاركة وثيقة أيضا في الجهود التي بُذلت لحل الأزمة الليبرية إلى أن تم تعيين الممثل الخاص للأمين العام لليبريا في تموز/يوليه ٢٠٠٣. وفي الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠٠٣، قدم الدعم لميسِّر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أثناء مفاوضات أكرا للسلام التي أفضت إلى توقيع الأطراف الإيفوارية لاتفاق سلام شامل في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

٤ - زيارات عمل أخرى

٣٣ - في أثناء الفترة الأولى من أعمال مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، تولى الممثل الخاص للأمين العام، ضمن جهوده الرامية إلى منع نشوب الصراع، رصد التطورات الجارية في بلدان المنطقة دون الإقليمية عن كثب، وقام بزيارة بوركينا فاسو، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وكوت ديفوار، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا.

دال - الإبلاغ عما يحدث من تطورات رئيسية في المنطقة دون الإقليمية

١ - المشاكل العابرة للحدود في غرب أفريقيا

٣٤ - في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2003/11) طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم إليه توصيات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي للمشاكل

دون الإقليمية والمستشرية عبر الحدود في غرب أفريقيا، وبوجه خاص انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدام الأطفال الجنود والمرتزقة. ولدى إعداد هذا التقرير، أجرى المكتب مشاورات مكثفة مع عدد من كيانات الأمم المتحدة ومع شركاء رئيسيين آخرين في المنطقة دون الإقليمية وفي المقر، بما في ذلك عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى جانب منظمات المجتمع المدني.

٣٥ - وقد عقد مجلس الأمن في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ مناقشة للتقرير (S/2004/200) تحت رئاسة فرنسا، حضرها الأمين العام ووزير خارجية غانا ممثلا الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وعدة وزراء آخرين من الجماعة الاقتصادية إلى جانب الأمين التنفيذي للجماعة. وقد أعرب المشاركون عن رضاهم عن التقرير بوجه عام.

٣٦ - بعد افتتاح المناقشة، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2004/7) شدد فيه على أهمية دور الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في تسهيل تنسيق نهج متماسك للأمم المتحدة لمعالجة المشاكل العابرة للحدود وعبر الوطنية في المنطقة دون الإقليمية، وشجع الممثل الخاص على مواصلة عقد اجتماعات منتظمة بشأن التنسيق فيما بين بعثات الأمم المتحدة في المنطقة لتحقيق مزيد من التماسك وأقصى قدر من الفعالية.

٣٧ - وعقد الممثل الشخصي للأمين العام اجتماعا رفيع المستوى في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ شارك فيه جميع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة إلى جانب ممثلين عن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وشركاء إنمائيون أساسيون، منهم الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ونائب الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فضلا عن منظمات بارزة في المجتمع المدني، كشبكة نهر مانو النسائية للسلام، وأُكسفام، وما إلى ذلك.

٣٨ - وقد تم قبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى إعداد مصفوفة تحدد الجهات الفاعلة الرئيسية والإجراءات التي ستُتخذ في مواصلة تنفيذ كل توصية من التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وجرى تعديل هذه المصفوفة أثناء الاجتماع وسوف تُستكمل بصورة منتظمة. وقد أشارت بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا، في تقريرها المؤرخ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى أن البعثة تتطلع إلى تقديم تقرير مرحلي عن تلك التوصيات بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ (S/2004/525، الفقرة ٥١). وقد قام المكتب بالفعل بالترتيبات اللازمة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة، لإعداد هذا التقرير المرحلي.

٢ - الآثار الإقليمية المترتبة على الأزمة الإيفورية

٣٩ - ذكر الأمين العام، في تقريره إلى مجلس الأمن عن كوت ديفوار، الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٣، أنه طلب من ممثله الخاص لغرب أفريقيا أن يجري، بالتشاور مع سائر عناصر منظومة الأمم المتحدة، دراسة لمختلف جوانب الأثر الذي تتركه أزمة كوت ديفوار على المنطقة دون الإقليمية وأن يستكشف سبل معالجة هذه الآثار. وبعد أن تم تعيين خبيرين استشاريين دوليين، وما اضطلع به موظفو المكتب من أعمال بعد ذلك، و القيام بعملية مشاورات واسعة النطاق، قُدّم التقرير النهائي إلى المقر في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وأتيح بعد ذلك لأعضاء بعثة مجلس الأمن التي زارت المنطقة دون الإقليمية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. بيد أن هذا مشروع مستمر، إذ أن الآثار الإقليمية للأزمة الإيفوارية لا تزال تتعاظم. وينوي المكتب، لذلك، أن يبقي المسألة قيد استعراضه عن كثب، وأن يعد استكمالات دورية، حسب الاقتضاء. وقد تمثل أحد عناصر المتابعة في التقييم السياسي والإنساني الذي بعثه الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى المناطق الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو المتاخمة لكوت ديفوار.

٣ - البطالة بين الشباب

٤٠ - وإذ وضعت بعثة مجلس الأمن لعام ٢٠٠٣ في اعتبارها أن مختلف الشركاء يثيرون على الدوام مسألة البطالة بين الشباب باعتبارها مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، فقد أعربت عن أملها في أن يبذل المكتب جهودا كبيرة للتعاون مع منظومة الأمم المتحدة وشركائها في غرب أفريقيا لاستنباط نهج عملي ومنسق لمواجهة هذه المشكلة الملحة (S/2003/688، الفقرة ٧٦).

٤١ - وفي شباط فبراير ٢٠٠٤، نظم المكتب، بتنسيق ودعم سخي من منتدى العمل من أجل منع نشوب الصراعات ومن أجل السلام، حلقة دراسية مدتها يومان مع خبراء من غرب أفريقيا في مجال المجتمع المدني حول البطالة لدى الشباب، ومع منظمة العمل الدولية وممثلين عن القطاع الخاص. وعقدت اجتماعات أخرى في مجال المجتمع المدني بعد ذلك. وبمبادرة من المكتب، أنشئت فرقة عمل تتألف من المكتب ومنظمة العمل الدولية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبنك الدولي. وقد بدأ العمل في إعداد دراسة عن البطالة بين الشباب، والسلام، وذلك بمساعدة منظمة العمل الدولية وخبير استشاري، وبالتعاون مع المكتب. وينتظر أن تقدم الدراسة إلى مجلس الأمن بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

٤ - نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج

٤٢ - دعت بعثتا مجلس الأمن إلى المنطقة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ في تقاريرهما إلى وضع برنامج إقليمي لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج. وأوصت بعثة عام ٢٠٠٤ أيضا بأن يواصل المكتب العمل مع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة للمواءمة بين مختلف برامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج وإزالة أي تناقضات. وقد عقد أول اجتماع لمواءمة البرنامج في أيار/مايو ٢٠٠٤ مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومكتب منسق الشؤون الإنسانية وسائر شركاء الأمم المتحدة، وذلك برئاسة مدير المكتب. وعقد اجتماع ثان في الأسبوع الأول من آب/أغسطس، شارك فيه هذه المرة أيضا اللجان الوطنية التي أُنشئت في عدد من البلدان لأغراض نزع الأسلحة. وقد تمخض الاجتماع عن مجموعة من التوصيات والمبادئ التوجيهية في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بعمليات نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج على الصعيد الإقليمي وعبر الحدود في غرب أفريقيا. وفي أثناء النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ ومطلع عام ٢٠٠٥، سيتم إعداد نهج إقليمي لا يشمل البلدان التي تنفذ فيها فعلاً برامج لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج فحسب بل وبلدانا أخرى منها بوركينا فاسو وغينيا ومالي، وهي بلدان تأثرت سلبا بالأزمات في البلدان المجاورة.

٥ - التداول السلمي للسلطة

٤٣ - في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تلا الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا رسالة باسم الأمين العام شجع فيه هذا الأخير الجماعة على صياغة تدابير وقائية لمعالجة الصراعات التي أوجدتها الحكومات، وهي حكومات وإن كانت قد انتخبت حسب الأصول، إنما تنتهك القواعد الدستورية وتتجاوز مبادئ الحكم الرشيد، وذلك أمر يفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. في ذلك البيان أيضا، قال الأمين العام ''إن المجتمع الدولي، لا سيما البلدان في المنطقة دون الإقليمية، محقة في إدانتها للانقلابات التي تحدث معاناة شديدة في بلدان عديدة جدا في أفريقيا. وفي الوقت ذاته، علينا ألا نظل صامتين ونحن نرى مستويات متدنية من أساليب الحكم في أفريقيا، ففي بعض الأحيان تكون هذه الأساليب السبب الرئيسي وراء الانقلابات''. هذا الموضوع الذي اكتسب مزيدا من الأهمية، بعد عملية الإطاحة غير الدستورية بالرئيس كومبا يالا، رئيس جمهورية غينيا - بيساو، أصبح يكتسب بصورة مطردة اعتراف المجتمع الدولي، فضلا عن الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي، من حيث أنه يستدعي اهتماما عاجلا.

٤٤ - بعد اتفاق مع الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قرر الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا أن يبدأ مشروعا بشأن التداول السلمي للسلطة. وهذا يستتبع القيام، بعد التشاور الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الشركاء في المنطقة، بإعداد دراسة متعمقة والتحضير لمؤتمر يهدفان إلى صياغة تدابير وقائية لمعالجة الصراعات الداخلية في غرب أفريقيا، التي تنشأ عن الحكم السيئ. وسوف تنفذ حملة توعية لتشجيع الدول الأعضاء في الجماعة على اعتماد هذه التدابير. وسيركز المشروع أيضا على دراسة الأطر القانونية التي تنظم أنشطة الأحزاب السياسية في كل بلد عضو في الجماعة ووضع مقترحات للمواءمة بين هذه القواعد. وقد بدأ العمل في هذا الصدد، ويتوقع أن تكتمل الدراسة - وهي المرحلة الأولى من المشروع - بحلول نهاية عام ٢٠٠٤.

٦ - البعثات الميدانية

٤٥ - ضمن الجهود التي يبذلها موظفو المكتب لتعزيز الروابط بين مختلف ميادين نشاط منظومة الأمم المتحدة، قاموا ببعثات ميدانية إلى مناطق حساسة لم تشملها ولايات مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولهذا الغرض، تم إيفاد بعثتين مشتركتين هامتين في المجالين السياسي والإنساني في النصف الأول من عام ٢٠٠٤ بقيادة المكتب.

٤٦ - ونفذت البعثة الأولى في غينيا فوريستيير، وهي مقاطعة في غينيا تقع على حدود سيراليون وليبريا وكوت ديفوار. وقد أحيلت النتائج الرئيسية للبعثة اجتماع ممثلي الأمين العام الخاصين وممثل الأمين العام في غرب أفريقيا المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٤، وبوجه خاص الحالة الخطرة للغاية في غينيا فوريستيير التي يعشش فيها معظم أخطر المشاكل العابرة للحدود، التي تحيق بالمنطقة دون الإقليمية. وقد وصفت البعثة غينيا فوريستيير بأنها الفجوة الكبيرة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للترويج لاستراتيجية إقليمية متكاملة لغرب أفريقيا. وطلب الممثلون الخاصون من المكتب أن يقوم، منطلقا من العمل مع مختلف شركاء الأمم المتحدة، بإعداد استراتيجية لغينيا فوريستتير والبلدان المجاورة يشارك فيها بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري في غينيا. وبفضل هذه المبادرة، طلب إلى منسق الأمم المتحدة المقيم في غينيا أن يدعو إلى عقد اجتماع مع زملائه في البلدان الثلاثة المتاخمة لغينيا فوريستيير والمكتب.

٤٧ - أما البعثة الأخرى، فقد أوفدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى المناطق المتاخمة لكوت ديفوار من ناحية مالي وبوركينا فاسو. وأجريت ترتيبات هذه البعثة قبل إيفاد بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا مباشرة، وكان ذلك لتمكين المكتب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى

في المنطقة من تزويد البعثة الأخيرة بالمعلومات ذات الصلة بهذين البلدين اللذين إن لم يمرا بأزمة أو بأوضاع ما بعد الأزمات، ولم يكونا ضمن مسار بعثة المجلس إلى المنطقة، فقد لحقت بهما آثار وخيمة جراء التطورات التي وقعت في البلدان المجاورة. وقد تم إعداد تقرير مفصل عن هذه الزيارة الميدانية وتم إطلاع شركاء الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والحكومات المهتمة الرئيسية عليه. ويُزمع إجراء عملية متابعة واسعة النطاق للتقرير للفترة الأخيرة من عام ٢٠٠٤ وأوائل عام ٢٠٠٥. وكما هو موصى به في التقرير، سوف يعقد اجتماع في سيكاسو بجنوب مالي يشترك في تنظيمه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمكتب وستوجه الدعوة إلى دوائر الأمن الحدودية في بوركينا فاسو وغينيا ومالي لحضوره لمناقشة أفضل الممارسات في القطاع الأمني والتعاون فيما بين الدول. وقدمت توصيات أخرى إلى كل من الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وسوف تقدم إلى الشركاء الخارجيين والممثلين الخاصين في اجتماعهم المقبل.

٤٨ - سيقوم كبيرا المستشارين السياسيين والإنسانيين في المكتب ببعثات مماثلة إلى المناطق الحدودية الحساسة الأخرى خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٤. والغرض من هذه الأنشطة هو معالجة بعض الشواغل التي أشارت إليها بعثة مجلس الأمن التي ذهبت إلى هناك في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، والتي قُدّمت لأعضائها إحاطات بشأن البعثات المذكورة أعلاه. وهذه الشواغل هي:

(أ) ضرورة إيلاء اهتمام مستمر لا نحو البلدان المضيفة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب، بل وإلى البلدان التي تنعم باستقرار في الوقت الحاضر وتبدي التزاما بتأمين نظام للحكم الرشيد وبحماية حقوق الإنسان وبعلاقات حسن الجوار؛

(ب) ضرورة متابعة توصية مجلس الأمن بأن يعمل المكتب، بالتعاون مع مكتب الشؤون الإنسانية والأفرقة والحكومات القطرية ذات الصلة بالأمر وسائر شركاء الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، على إعداد استراتيجيات متكاملة لمعالجة العدد الكبير من المشاكل التي تعاني منها بعض المناطق الحدودية، لمحاولة الحؤول دون اتساع دائرة الصراع (S/2004/525، الفقرة ٥٨). وسوف يركز المكتب كثيرا على هذا المجال من نشاطه في الأشهر المقبلة.

هاء - تصور الشركاء الدوليين الرئيسيين لعمل المكتب

٤٩ - استقى استبيان عن عمل المكتب أُرسل على صعيد المنطقة إلى ١٥ وكالة من وكالات الأمم المتحدة أو المكاتب أو المنظمات ذات الصلة بالأمم المتحدة، وإلى منظمات المجتمع المدني الردود التالية:

(أ) فيما يتعلق بولاية المكتب، أبدى الشركاء تعليقات عن السبل الكفيلة بتعزيز المكتب حتى يتسنى للأمم المتحدة أن تعتمد نهجا إقليميا على نحو أكثر اتساقا لمعالجة المشاكل في غرب أفريقيا؛

(ب) أما بالنسبة لما يبذله المكتب من جهود للتشاور مع مختلف شركائه، فقد ذكر معظم الإجابات أنها مُرضية أو مرضية جدا. وأما بشأن ما إذا كان المكتب يصلح محاورا تستفيد منه المنظمات الإقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فقد وافقت الأغلبية أو وافقت بشدة على هذا القول؛

(ج) وأما بالنسبة لما إذا كان المكتب يعطي قيمة مضافة إزاء زيادة الوعي بالقضايا التي تثير انشغال المؤسسة المعنية، أجابت أغلبية الردود بالإيجاب. وردا على السؤال عما إذا كان المكتب يقوم بولايته المتصلة بالتأكيد على الأبعاد الإقليمية لمختلف المشاكل التي يعاني منها غرب أفريقيا، فقد أبدت الردود جميعها موافقتها أو موافقتها الشديدة على ذلك؛

(د) وردا على السؤال عما إذا كانت المنظمات تتوخى العمل في المستقبل القريب من أجل أن تزيد من استفادتها من المكتب باعتباره منتدى تُعرض فيه القضايا دون الإقليمية ذات الأولوية التي تثير انشغالها، أجابت أغلبية الردود بأنها ستفعل ذلك.

رابعا – ملاحظات

٥٠ – على الرغم من القيود الإدارية واللوجيستية التي برزت في البداية، ومن التطورات غير المنظورة في المنطقة دون الإقليمية التي استدعت اهتماما عاجلا من جانب الممثل الخاص للأمين العام، أحرز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تقدما كبيرا وملموسا. وهو بتحقيقه ذلك، إنما سعى إلى أن يؤدي ولايته الواسعة النطاق بغية تجنب الازدواجية، مع العمل في الوقت ذاته على الجمع بين أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة بهدف اعتماد نهج إقليمي متكامل في مواجهة التحديات العديدة التي تواجه بلدان غرب أفريقيا.

٥١ – تدور ولاية المكتب حول محور يتفرع إلى ثلاثة أفرع: جغرافي وفني ومنهجي. فمن ناحية البعد الجغرافي، يعالج المكتب المسائل التي تمس البلدان من منظورها الإقليمي. ومن الناحية الفنية، تتخذ هذه المسائل أبعادا متعددة لما فيها من تعقيد ولأنها تتطلب مزيدا من التآزر بين العناصر السياسية والسلمية والإنمائية والإنسانية للأمم المتحدة. وأما من ناحية المنهجية، يتعين على المكتب أن يضطلع بمهام تتطلب إجراء مشاورات تستغرق وقتا طويلا مع مجموعة كبيرة من الشركاء، وتتطلب خبرات متعمقة في هذا المجال، ومن ذلك الاضطلاع بأنشطة دبلوماسية وإجراء دراسات أكاديمية وفكرية حول هذه القضايا المعقدة والقيام

بزيارات ميدانية للترويج لاستراتيجية متكاملة لدعم أعمال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٢ - تشمل الإنجازات التي حققها المكتب خلال الفترة المشمولة بالاستعراض ما يلي:

(أ) وضع آليات وخطط مجدية للتعاون بين المكتب وشركائه الدوليين الرئيسيين بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتمثيلات السياسية (الممثلون الخاصون للأمين العام) والجماعة الاقتصادية لأفريقيا الغربية والاتحاد الأفريقي؛

(ب) ما قدمه الممثل الخاص للأمين العام وكبار موظفي المكتب من إسهامات ذات شأن في الأنشطة المتصلة بمنع نشوب الصراعات وصنع السلام وبناء السلام في كوت ديفوار وليبريا وغيرهما من بلدان غرب أفريقيا؛

(ج) إعداد تقارير شاملة ودراسات متعمقة بشأن مسائل حدودية وشاملة لعدة قطاعات ودون إقليمية وإجراءات المتابعة المستمرة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلقة بالمشاكل الحدودية وفي البيان الرئاسي لمجلس الأمن؛

(د) التفاعل المنتظم بين المكتب ومنظمات بارزة في المجتمع المدني نشطة في مجال بناء السلام ومنع نشوب الصراعات والتنمية في المنطقة دون الإقليمية؛

(هـ) تنفيذ بعثات ميدانية تهدف إلى تقييم التطورات في المناطق التي يحتمل أن تحدث فيها توترات والتي تتطلب اهتماما خاصا إزاء ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار عبر الحدود.

٥٣ - الجدير بالذكر هنا أن الجهات الشريكة الدولية الرئيسية للمكتب ومنظمات المجتمع المدني أصبحت تعتبره أداة ذات قيمة في زيادة الوعي العام بالمشاكل العابرة للحدود والمشاكل دون الإقليمية ومن حيث أنه أعطى منظورا إقليميا لعدد من المسائل التي ظلت قبل ذلك تُتناول من منظور وطني على سبيل الحصر. وكان لإنشاء المكتب وما اضطلع به من أنشطة أن حفز العديد من المؤسسات المنظمات الثنائية الأخرى إلى التركيز على التصدي للتحديات التي تواجه غرب أفريقيا انطلاقا من منظور دون إقليمي وإلى العمل - بالتعاون مع المكتب في كثير من الحالات - من أجل استنباط استراتيجياتها الإقليمية لغرب أفريقيا.

٥٤ - على مدى الأشهر الإثني عشر الماضية، حدثت زيادة كبيرة في أنشطة المكتب، الأمر الذي أخضع العدد المحدود من موظفيه وموارده الأخرى للعمل تحت ضغوط هائلة. وقد أظهر هذا العبء المتعاظم باطراد، الناجم عن المهام الإضافية التي يوكلها الأمين العام ومجلس

الأمن، أن هناك حاجة ماسة إلى تزويد المكتب بموارد إضافية. وجدير بالذكر أيضا أن مجلس الأمن أقر بوجود هذا الحاجة في عدة تقارير منها:

(أ) تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ الذي تضمن إشارة إلى ضرورة أن يعزز المكتب بموارد من داخل الأمم المتحدة أو من الدول الأعضاء ليتسنى له الاضطلاع ببعض المهام الإضافية المقترحة في التقرير؛

(ب) تقرير بعثة مجلس الأمن إلى غرب أفريقيا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الذي أشارت فيه البعثة إلى توصيتها التي قدمتها في العام السابق وأكدت من جديد رأيها بأن بإمكان المكتب أن يفي بولايته على نحو أكثر فعالية لو تيسرت له موارد إضافية. وفي ضوء اتساع نطاق الأنشطة التي يضطلع بها المكتب وأهمية اتباع نهج إقليمي يتسم بالاتساق في معالجة الصراعات والمشاكل الأخرى التي تعاني منها منطقة غرب أفريقيا، أوصت البعثة بضرورة تزويد المكتب بالموارد اللازمة على وجه السرعة (S/2004/525، الفقرة ٥٣).